

اتفاقية خاصة بفسخ عقد التأمين الجماعي المتعدد المنافع وملحقه

العراق - بغداد
٢٠٢٠/٤/١٤

اتفق الاطراف :

وزارة التربية ومتلها د. سها خليل العلي بك / وزير التربية ورئيس إدارة صندوق التربية المركزي إضافة إلى وظيفتها.

وشركة التأمين العراقية العامة ويمثلها السيد حسين علي خلف المخول بموجب التخويل المرقم ٣٦٦ في ٢٠١٩/٤/٢٦ ، وشركة ارض الوطن للتأمين ويمثلها السيد علي نصیر جبار المديري المفوض إضافة إلى وظيفته (الشركاء بموجب عقد المشاركة بالعدد العمومي ١٠١ في ٢٠١٩/٤/١٧ . و الموقعين أدناه .

العنوان شركة التأمين العراقية العامة : بغداد الكرادة ساحة عقبة بن نافع - شارع خالد بن وليد و عنوان شركة ارض الوطن للتأمين بغداد الكرادة - عرصات الهندية - م ٦٢٩ زقاق ١٣ بناية ١١ .

مقدمة العقد :

استناداً للفقرة (ب) من الأحكام العامة للعقد المبرم بين الطرفين وزارة التربية و(شركة التأمين العراقية العامة و شريكها شركة ارض الوطن للتأمين) بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٦ وما تضمنه من فقرات والتزامات متبادلة وامتيازات تمنح للمستفيدين انفاذأً لقرار مجلس الوزراء المرقم ٢٣٩ لسنة ٢٠١٥ (٦.٦ الفقرة) والتي تقضي بالزام الوزارات والدوائر الحكومية وشركات القطاع العام والخاص على ابرام عقود تأمين متعدد المنافع للموظفين وبناءً على طلب الطرف الثاني بكتابه المرقم (٢٠١ في ٢٠٢٠/٤/١٢) بفسخ عقد التأمين بصفته الحالية رضائياً وملحقه المنعقد في ٢٠٢٠/٤/٢٤ والموافقة عليه من قبل الطرف الاول حيث تم استلام مبلغ (٤١.٢٣٤.٠٠٠) دينار (واحد واربعين مليار ومائة وواحد وعشرون مليون ومائتان واربعة وثلاثون الف دينار عراقي) استناداً للعقد الأساسي اعلاه وملحقه الموقع في ٢٠٢٠/٤/٢٤ من قبل الطرف الثاني ولأجله تم الاتفاق بين الاطراف المتعاقدة وفقاً لما يلي :

اولاً : تعتبر المقدمة اعلاه جزءاً اساسياً من هذه الاتفاقية

٩ (٣١)

الى
الشمار

ثانياً: فسخ العقد كلياً وملحقه بصيغته الحالية ورضاياً وإعادة المبالغ المستلمة من قبل الطرف الثاني إلى الطرف الأول وقدرها (٤١٠٠٠٢٣١٠١٤) دينار (واحد وأربعين مليار ومانة وواحد وعشرون مليون ومائتان واربعة وثلاثون الف دينار عراقي) إلى صندوق التربية استناداً للمواد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ من قانون المدني العراقي في النافذة نصعا (للعاقدين ان يتقابلما العقد برضاهما بعد انعقاده).

ثالثاً: مراعاة الطرف الأول للاستقطاعات والرسوم والمصاريف الخاصة ورسم الطابع الخاص بإبرام العقد الأساسي وملحقه المدفوعة من قبل الطرف الثاني بموجب مستندات صرف أصولية تقدم اليه.

رابعاً: يتنازل الطرف الأول عن الشكوى القضائية التي اقيمت او التي ستقام بخصوص عقد التأمين موضوعة عقد الفسخ الحالي والطلب من الجهات القضائية المختصة بایقاف المتابعتات الجزائية وعدم طلب الشكوى على منتسبي الطرف الثاني والعاملين والمع العاقدين معه من الشركات الساندة وال وسيطة باعمال التأمين بين طرف في العقد الحاضر وفقاً للأصول القانونية .

خامساً : إعادة جميع المبالغ المستلمة من المستفيدين والمصروفة لصالح الطرف الأول ان وجدت او الغاء المعاملات واعادتها اليهم وسحب مبالغها واعادتها الى صندوق التربية انذاك للعقد وبموجب مستندات رسمية معتمدة واحتساب مصاريف إصدارها واعادتها وتقديمها الى الطرف الأول لتنزيل اقساطها.

سادساً : اصدار كتاب باتفاق الحاجة لخطاب الضمان من قبل الطرف الأول والصدر من مصرف زين العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل واعادته الى جهة الإصدار مع احتساب عمولاته المسددة من قبل الطرف الثاني اصولياً .

سابعاً : يلتزم الطرف الثاني باعادة المبالغ المتوجبة اصولياً الى صندوق التربية المفتوح لدى مصرف الرافدين فرع ساحة النصر رقم الحساب (١١١٧٣٣) خلال مدة (٣٠) ثلاثة يوماً من تاريخ ابرام العقد الحاضر بالفسخ اصولياً وعلى شكل دفعات متعددة واعطاء الضمادات عن المبالغ المحجوزة والمتبقة اصولياً وعكس قيودها محاسبياً .

ثامناً: العمل على الغاء جميع الحجوزات الواقعة على حسابات الشركة جراء العقد الحاضر لدى الجهات والمصارف المختلفة ليتسنى لهم عكس قيود المبالغ المتوفرة وتحويلها مباشرة الى الحساب المبين بالفقرة (٧) من هذا العقد .

تاسعاً: تعتبر المحاكم العراقية هي الجهة المختصة بتفسير العقد الحاضر عند حدوث خلاف في تفسير مواده بين الطرفين .

عاشرأً: حررت الاتفاقية بأربعة نسخ ووُقعت من أطرافها وتعتبر النسخة الأصلية المحفوظة لدى الطرف الأول هي النسخة الأساسية والمعول عليها.

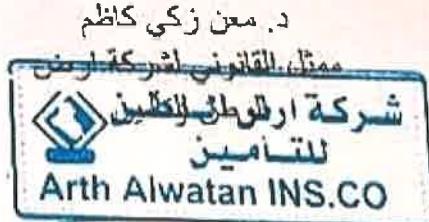
نظمت الاتفاقية بطريقة ودية وشفافة وبرغبة الاطراف المتعاقدين على الفسخ كلياً وللحصول الايجاب والقبول بينهم بعد ان تلقت مندرجاتها عليهم وتم التوفيق والمصادقة عليها ببغداد يوم (الثلاثاء) الموافق ٢٠٢٠/٤/١٤

د. سها خليل العلي بك
وزير التربية

علي نصیر جبار
المدير المفوض لشركة
ارض الوطن للتأمين

حسين علي خلف
ممثل شركة التأمين العراقية العامة

انتصار حسن فرج
المستشار القانوني للوزارة



علي مسعد الابراهيمى
وكيل الوزارة للشؤون الفنية

ابراهيم حسن عبد ولی
وكيل الوزارة للشئون العطية